# التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي

**د.السعيد دراجي**
**جامعة الأمير عبد القادر–قسنطينة**

**ملخص:**

يرتبط الاهتمام بالقضايا البيئية ومشكلاتها في الوقت الحاضر بمفهوم التنمية المستدامةالتي تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر مع الحفاظ على تلبية احتياجات أجيال المستقبل. ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من الاعتناء والاهتمام بقضايا البيئة التي تضمن للإنسان الخيرات والنعم لو التزم بتوجيهات الاسلام ونفذ اوامره واجتنب نواهيه وبالتالي يكون قد تخلص من كل أسباب المشكلات البيئية.

إن المحافظة على البيئة هي جزء من البناء الثقافي الإنساني في المجتمع الاسلامي، ومن هنا فإن دلالات التنمية المستدامة تتجسد في الاقتصادي الاسلامي من حيث القيم الانسانية والتشريع. وهي الاشكالية التي عالجتها من خلال تبيان نظرة الاقتصاد الاسلامي في تناول أبعاد التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها من خلال المحاور الآتية:

- أساسيات التنمية المستدامة.
- التنمية من منظور اسلامي ( الأسس، الخصائص، الأبعاد...).
- آليات الاقتصاد الاسلاميلتحقيق التنمية المستدامة.

**Résumé:**

L’attention aux problèmesde l’environnement est liée au concept du développement durable qui vise à répondre aux besoins du présent tout en préservant les besoins des futures générations. Et pour atteindre cet objectif il faut prendre soin des problèmes de l’environnement qui assurent les bénédictions et les richesses pour l’homme s’il respecte les directives de l’islam, et évite ses interdictions ainsi il sera débarrassé de toutes les causes des problèmes d’environnement.

La préservation de l’environnement fait partie de la construction culturelles humaine dans la société islamique et de ce fait les signes du développement durable sont énoncés dans l’économie islamique en termes des valeurs humaines et de la législation ceci est le problématique que j’ai traité pour démontrer la vue de l’économie islamique dans le traitement des dimensions du développement durable et la façon de la réaliser à travers les axes suivants :

- Les bases du développement durable.
- Le développement du point de vue de l’économie islamique.
- Les mécanismes de l’économie islamique pour réaliser le développement durable.

**التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي**

**مقدمة:**

يرتبط الاهتمام بالقضايا البيئية ومشكلاتها في الوقت الحاضر بمفهوم التنمية المستدامةالتي تهدف إلى تلبية حاجات الحاضر مع الحفاظ على تلبية احتياجات أجيال المستقبل. ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من الاعتناء والاهتمام بقضايا البيئة التي تضمن للإنسان الخيرات والنعم لو التزم بتوجيهات الاسلام ونفذ اوامره واجتنب نواهيه وبالتالي يكون قد تخلص من كل أسباب المشكلات البيئية.

إن المحافظة على البيئة هي جزء من البناء الثقافي الإنساني في المجتمع الاسلامي، ومن هنا فإن دلالات التنمية المستدامة تتجسد في الاقتصادي الاسلامي من حيث القيم الانسانية والتشريع. وهي الاشكالية التي عالجتها من خلال تبيان نظرة الاقتصاد الاسلامي في تناول أبعاد التنمية المستدامة وكيفية تحقيقها من خلال المحاور الآتية:

- أساسيات التنمية المستدامة.
- التنمية من منظور اسلامي.
- آليات الاقتصاد الاسلامي لتحقيق التنمية المستدامة.

**أولا:اساسيات التنمية المستدامة:**

إن تناول موضوع التنمية يجرنا للحديث عن الجهود المبذولة والسياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والوصول إلى التنمية المستدامة، وما هي حدود التفرقة بينهم. حتى وإن كان الأولان يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني والمساهمة في إحداث تغيير نحو الأحسن لطاقات الاقتصاد وتنمية الإمكانات المادية والبشرية بهدف زيادة الدخل الحقيقي في المجتمع. وفي اللغة هناك فرق واضح بينهما ،فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حال أكبر وأحسن. أما تنمية الشيء فتعني فعل أو إحداث نمو، وهكذا فإن النمو يحدث بشكل تلقائي، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف التغيير.

**1-مفهوم النمو الاقتصادي:**إن المقصود بالنمو الاقتصادي[1] هو تلك الزيادة التي تحث في الناتج المحلي الإجمالي (أو الدخل الوطني الإجمالي) مما يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني يفوق معدل النمو السكاني. فإذا ما حصل العكس كان معدل نمو السكان أكبر من زيادة متوسط الفرد من الدخل الوطني بالرغم من حصول الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ، فإن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين الأوضاع، ومهما يكن فإن النمو الاقتصادي هو:

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية يعني استبعاد أثر التغير في قيمة النقود أي لابد من استبعاد معدل التضخم للأسعار التي تؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الحقيقي في الظاهر إلا أنه في الحقيقة المتوسط لم يزد وقد يكون انخفض. فالنمو يحدث بصورة تلقائية دون تغيير في البنية الاقتصادية والاجتماعية أي أنه ربما لا يتضمن أكثر من زيادة الناتج الوطني الخام أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية.

**2-مفهومالتنمية الاقتصادية:**

للتنمية العديد من التعاريف، لكنها اجمعت على أن التنمية [2]تشمل النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاجتماعية والمؤسسات والعادات. أي تلك العملية التي تتحقق من خلالها زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني على مدار الزمن والتي تحدث

[1]) عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 11.
[2]) تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2003، ص 78.

تغيرات في الهيكل الإنتاجي والإطار التنظيمي ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى أحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

وبعبارة أخرى أن التنمية عبارة عن التطور الحاصل الذي يحدث في المجتمع وتكون نتيجته زيادة الدخل الوطني ومن ثم ارتفاع متوسط نصيب دخل الفرد.

هذه الأفكار كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، فكانت البلدان المتطورة تسمح بإحداث نوع من التطور برفع مستوى مداخيل الأفراد وتزداد طلبهم ليس بهدف خلق وسائل ذاتية للاعتماد عليها، بل من اجل إيجاد أسواق جديدة لتصريف منتجات بلدانهم المتقدمة، فقد ضاقت أسواقها بالمنتجات الصناعية المكدسة بعد الحرب. وأصبحت هذه الدول المستعمرة مقتنعة بضرورة التخلي عن الاستعمار مما أدى بالدول المستقلة حديثا تبحث عن أنجع الأساليب لتحقيق التنمية. وتطور مفهوم التنمية الاقتصادية بعد ما كان يحمل إلا البعد الاقتصادي البحث غافلا بذلك الحقائق الانسانية والاجتماعية والحضارية التي يجب أن تشملها استراتيجية التنمية بالمفهوم الحديث ذو البعد المستديم. إذ لا يمكن أن تقتصر التنمية على تحقيق أهداف اقتصادية فقط، بل من الضروري السعي إلى تحقيق الأبعاد الإنسانية والحضارية والبيئيةللمجتمعات.

## 3- التنمية المستدامة:

سلط مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992الذي عرف"بمؤتمر قمة الأرض" الضوء على ضرورة معالجة قضايا البيئة والتنمية حفاظا على مستقبل الإنسان جراء التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي صاحبها الاضرار بالبيئة ، بحيث أثار اهتمام الرأي العام العالمي بالعلاقة المتبادلة بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للتنمية. وفي هذا الإطار تم ابرام العديد من الاتفاقيات الدولية حول قضايا تغير المناخ والمحافظة على الغابات ومكافحة التصحر وقضايا الطاقة والمياه، والتنوع البيولوجي. كما مهد الطريق حول مفهوم موحد للتنمية المستدامة الذي يوضح التوازن بين النمو الاقتصادي والاجتماعي والمحافظة على البيئة " التنمية المستدامة بأنها تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون أن تخل بقدرة المحيط الطبيعي حتى لا تعرض قدرة أجيال المستقبل لعدم تلبية حاجاته"[3].

وترتكز التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية تشكل أبعادها الثلاث: البعد الاقتصادي والبعد الانساني الاجتماعي، والبعد البيئي[4].

- **البعد الاقتصادي:** يعني هذا البعد زيادة رفاه المجتمع والقضاء على الفقر من خلال التقليل المتواصل في استهلاك دول الشمال المتقدمة من الطاقة والموارد الطبيعية وتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان في الدول الفقيرة التي تقع في الجنوب.
- **البعد الإنساني الاجتماعي:**تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ورفاه الناس من خلال تحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية خاصة في المناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية والقوى في التنمية وتطوير الانتاج وتعزيز التضامن الاجتماعي، واحترام حقوق الانسان وتوفير الأمن وتنمية الثقافات المختلفة للمجتمعات.
- **البعد البيئي:**تعد مشكلة تغير المناخ من التحديات الكبرة لدول العالم وعليه فإن هذا البعد للتنمية المستدامة يتعلق بالحفاظ على البيئة والموارد المادية بها والنهوض بها. ومن هنا فالتنمية المستدامة هي الاستخدام الأمثل للأراضي والموارد المائية

[3]) خالد مصطفي قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007، ص 157.
[4]) خبابة عبد الله، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية، العولمة ، التنمية المستدامة، مؤسسة شباب مصر، الاسكندرية، 2009، ص 324.

والمحافظة على المساحات الخضراء.وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الايكولوجي ( الأخضر) الذي يفسر الترابط بين النظام الاقتصادي والاجتماعي والنظام الايكولوجي.

وتعكس تللك الأبعاد العديد جملة من الخصائص نلخصها فيمايلي:

- مراعاة حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.
- المحافظة على البيئة والمحيط الطبيعي بكل محتوياته.
- الاهتمام بالجانب البشري كمحور أساسي في العملية التنموية وتلبية احتياجاته الأساسية بما يحفظ له كرامته وعيشته خاصة الفقراء.
- إعطاء الحق لكل أفراد المجتمع في المساهمة في التنمية واشراك الجميع في اتخاذ القرار وفقا لتنوع خصوصية المجتمعات من الناحية الثقافية والدينية والحضارية.

وللإشارة فإن قمة الأرض الثانية حول التنمية المستدامة التي انعقدت في جوهانسبورغ عام 2002أكدت على ضرورة استكمال كافة الدول وضع استراتيجيةللتنمية في المسائل الأساسية كالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي والفقر والتجارة ونقل التكنولوجيا والتعليم والمعلومات والبحوث، جاءت مخيبة للآمال واعتبرت تراجعا عن الذي تم انجازه في قمة ريودي جانيرو قبل عشر سنوات. حيث اتضح غياب الإرادة السياسية لدى بعض الحكومات خاصة للدول الصناعية لتعارض مصالحها مع طموحات الفقراء والناشطين البيئيين. إذ تم التأكيد صراحة استحالة تجنب حدوث المزيد من التدهور البيئي وارتفاع مستويات انبعاث الغازات الدفينة والاستغلال المفرط للمورد الطبيعية فضلا عن تزايد معدلات الفقر.[5]وهذا ما يعكس أن المصالح والاعتبارات الاقتصادية لا تزال تهيمن على مفاهيم الاستدامة وحماية البيئة وهي مسائل تحتل موقعا هامشيا أمام زيادة معدلات الدخل الوطني للبدان الصناعية وتوسع شركاتها على حساب البيئة ومحدودية الموارد.

**ثانيا: التنمية من منظور إسلامي**

ينطلق التصور الإسلامي للتنمية الذي ركز عليه الفقهاء والباحثون في الاقتصاد الاسلامي من أن الله سبحانه وتعالى خلق الكون واستخلف الانسان في الأرض ليقوم بمهمة الاعمار وفق شريعته "هو أنشأكم من الأرض وأستعمركم فيها"[6] أي خلق لكم الارض لتقوموا بعمارتها وإعمارها وتزرعوها وتستخرجوا معادنها.ومن هنا فإن هذا التصور هو شمولي يربط بين الكون والانسان بحيث لم يكتف الدين الاسلامي بالحث على التنمية [7]بل جعلها مرتبطة بالجانب الأخروي كما قال الله تعالى " ثم جعلناكم خلائف في الأرض من بعدهم لننظر كيف تعلمون"[8] فهي تنمية أخلاقية روحية تعبدية تهدف إلى تنمية الإنسان وتكوينه كنواة الأساس لمجتمع يركز على الرقي الحضاري والمادي من منطلقالإستخلاف والعمارة. وكان محل اهتمام الكثير من الباحثين والفقهاء بحيث يرون أن التنمية ليست عملية الانتاج والاستثمار بل هي عملية كفاية الانتاج وعدالة التوزيع وانها لا تقتصر على توفير الجانب المادي فيها بتلبية حاجيات الانسان والمجتمع بل تهتم بتحسين الظروف الاجتماعية والانسانية حتى في جوانبها الروحية بغية الوصول إلي اشباع الحاجات وتلبية المتطلبات اللازمة لإقامة مجتمع انساني وفق منهج الشريعة الاسلامية.

---

[5]) عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، السعودية 2007، الموقع www.kantakji.com بتاريخ 10 سبتمبر 2012.

[6]) سورة هود الآية 61

[7]) فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، المعهد الاسلامي للبحوث والدراسات، البنك الاسلامي للتنمية، بحث رقم 62، 2003، ص 228.

[8]) سورة يونس الآية 14

وتتميز التنمية من المنظور الاسلامي بعدة خصائص أهمها[9]:

**1-الشمول:**

إن المنظور الاسلامي لا يعرف الفصل بين ما هو مادي وما هو روحي إذ لا يمكن معالجة قضايا التنمية بعيدا عن التوجهات العقائدية فلا يعقل أن تحدث تنمية تضمن حرية التعبير ولا تضمن لقمة العيش للفقراء ( النظام الرأسمالي) ولا تنمية تضمن الخبز للقراء والمعوزين ولا تضمن حرية التفكير والمبادرة ( النظام الاشتراكي) بل أن مبدأ الشمول يضمن تحقيق الحاجات الضرورية المادية من مأكل وملبس ومسكن وصحة وترفيه والعمل وحرية التعبير وكذا ممارسة الشعائر الدينية وبالتالي فإن منطلقات التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمنطلقات العقائدية.

**2-التوازن:**

إن التنمية من المنظور الاسلامي تحقق التوازن بين الجوانب المادية الاقتصادية وبين الجوانب الروحية العقائدية والاخلاقية من جهة والتوازن في المتطلبات بين القطاعات الاقتصادية نفسها فلا يمكن أن ننمي قطاع على حساب قطاع آخر أو ننمي المدن على حساب القرى والأرياف، إذ يعطي الاستثمار كافة الأنشطة الضرورية للمجتمع. أو نقدم الكماليات أو التحسينات على الضروريات أو الحاجيات[10].

**3-العدالة:**

ترتكز التنمية على مبدأ تحقيق العدالة والحرية والمساواة والتكافل الاجتماعي. فهي تضمن حد الكفاية لكل فرد من المجتمع حسب حاجاته إلا في الظروف الاستثنائية . كما تحرص على تحقيق العدالة في التوزيع وفق آليات تضمن حقوق الفقير والغني على حد سواء من خلال آلية الزكاة والخراج والعشر والجزية مما يعني لا وجود في المجتمع جائع وإن وجد يتم التكفل به بشكل ملائم.

**4-الكفاية:**

على عكس النظريات الاقتصادية للأنظمة الاقتصادي الوضعية التي تنطلق من أن المشكلة الاقتصادية تتمثل في ندرة الموارد المحدودة وعدم كفايتها لتلبية حاجيات الانسان اللامتناهية للوصول إلى كيفية ترشيد هذه الموارد لتلبية تلك الحاجات، يرى الاقتصاد الاسلامي لا يوجد تناقض بين الموارد وكفاية الحاجيات " وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار وأتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار"[11] وإنما المشكلة تكمن في انحراف سلوك الانسان نفسهوتصرفاته وانعدام ارادته الحضارية وفساد نظامه سواء من حيث ضعف الإنتاج أو سوء التوزيع ولذا جاءت ضرورة تنمية الانتاج مع عدالة التوزيع[12].

إن الغاية من حد الكفاية من المنظور الاسلامي ليس فقط فرض واجبات على الاغنياء لصالح الفقراء إنما هي القضاء على الفقر في المجتمع الذي يعد أكبر المشاكل التي تنخر أمن واستقرار المجتمعات.

---

[9]) ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الاسلامي: مفاهيم- عطاءات- معوقات- أساليب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت، لبنان، 2006، ص 101.

[10]) محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، 1981، ص 99.

[11]) سورة ابراهيم، الآية 34،33.

[12])محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى جدة، 1981، ص 65.

**5- الانسانية:**

تسعى التنمية من المنظور الاسلامي إلى رفاهية المجتمع واسعاد الناس وتحريره من الاستغلال وتكريمه . فالإنسان لم يخلق ليكون همه الأكل والشرب والربح ...الخ مثلما تتضمنه ايدولوجيات الانظمة الاقتصادية الأخرى إنما خلق لتأدية رسالة ربانية يقوم بها في هذا الكون، ويكون بحق خليفة الله في أرضه.

**أسس التنمية المستدامة من المنظور الاسلامي:**

إن التنمية المستدامة من المنظور الاسلامي هي تنمية شاملة متوازنة ترتكز على مبدأ العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي بحيث أنها نابعة من الإنسان نفسه باعتباره مستخلفا في هذه الأرض ولذا وجب عليه المحافظة عليها وينمي بيئته اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا في إطار أبعاده الروحية والاخلاقية والحضارية. وبالتالي فإنها ترتكز على الأسس الآتية:

- الديمومة (الاستدامة في التنمية) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم" إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم حتى يغرسها، فليغرسها فله بذلك أجر"[13].
- الإنسان هو محور التنمية وحامل الأمانة من خالقه لأنه مستخلف في هذه الأرض.
- الطبيعة بما فيها من موارد سخرها الله للإنسان لتلبية حاجته الحياتية ، والإنسان مطالب بعمارتها والمحافظة عليهابما في ذلك الهواء والمناخ والماء والبحر، وصون توازها البيئي من خلال عدم الاسراف في استهلاك تلك الموارد إلا بقدر تلبية حاجته، وعدم ادخال تغيير جوهري في عناصرها.
- للإنسان حق الاستفادة واستغلال الموارد لمدة محدودة دون حق ملكيتها قال تعالى" ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين"[14].
- محدودية الانتفاع بالموارد تعطي الحق للأجيال القادمة الاستفادة بتلك الموارد كذلك. وبهذا تكون كل أبعاد التنمية المستديمة قد جسدها وحث عليها ديننا قبل اربعة عشر قرنا مضت.

**ثالثا: أبعادالتنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الاسلامي :**

إن الأبعاد التي تستهدفها التنمية المستدامة جسدها الاقتصاد الاسلامي في منهجه لأنه لا يفصل بين البعد المادي والروحي للإنسان.وتتجلى ذلك من خلال العلاقة الثلاثية التي يتميز بها الإنسان كبعد أول في تحقيق التنمية المستدامة، فالتنمية تنبع من الإنسان نفسه وليس مجرد تنمية الموارد الاقتصادية المتاحة لإشباع حاجياته، وهي[15]:

- علاقة الانسان بخالقه.
- علاقة الانسان بالطبيعة.
- علاقة الانسان بالإنسان.

على عكس النظم الوضعية التي تنطلق من العلاقة الثنائية (بين الإنسان والطبيعة، وبين الإنسان والإنسان).

**-العلاقة بين الإنسان وخالقه:** يجسد البعد الإيماني التعبدي فلا يمكن أن تكون بين الإنسان وربه علاقة مادية بحتة.

---

[13]) أخرجه البخاري وأحمد بن حنبل.
[14]) سورة البقرة، الآية 36.
[15]) ابراهيم حسين العسل، مرجع سابق ، ص150.

– **العلاقة بين الإنسان والطبيعة:** وهو يجسد البعد البيئي الذي لا يبتعد عن البعد الإيماني، فالإنسان بحاجة للطبيعة لتلبية حاجياته ورغباته، والطبيعة بحاجة للإنسان لأنها تحتاج إلى من ينظفها ويزرها ولا يتلف خيراتها لتحافظ على توازنها.فإذا تمعنافنجد أن التطور في الاقتصاد الاسلامي اعتمد على التطور الزراعي والتبادل التجاري، فقد ركزت التنمية على الجانب الزراعي الذي كان له دورا كبيرا في التطور الاقتصاد في الاقتصاد الاسلامي حيث زادت موارد الخراج نتيجة التطور الزراعي ولاتساع الاراضي الخصبة بفضل الفتوحات الاسلامية.واعتمد التطور الزراعي على زيادة مردود إنتاج الأرضأو تطوير أساليب الري واصلاح الأراضي.

– **العلاقة بين الإنسان والإنسان:** وهو يجسد البعد التعاملي الأخلاقي. فالإنسان لا يستطيع إشباع حاجاته إلا من خلال أعمال الآخرين ومن هنا فإن الكل مكمل وبالتالي فالإنتاج هو عملية اجتماعية بين الفرد والمجتمع أي ينتج الفرد له ولغيره ليحافظ من خلالها على التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

**ثالثا: آليات الاقتصاد الاسلامي لتحقيق التنمية المستدامة:**

تتطلب الحلول التي اقترحها المهتمون بقضايا التنمية المستدامة وناشطو البيئة وجسدتها الاتفاقيات الدولية في قمة ريوديجانيرو عام 1992 او قمة جوهانسبورغ 2002 أو اتفاقية كيوتو باليابان أو قمة بالي بإندونيسيا عام 2007والتي تؤكد على ضرورة التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة والحد من نشر الغازات ومكافحة التلوث والتصحر وترشيد استخدام واستهلاك الطاقات والتوزيع العادل للثروات بين الشمال والجنوب ...الخ تتطلب تكاليف عالية وتضحيات كبيرة من أصحاب الفائض المالي خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لصالح الدول الفقيرة. الا أن الحقيقة عكس ذلك فإن هؤلاء يتهربون من التزاماتهم تجاه هذه الاتفاقيات لأنها تتعارض مع مصالحهم وتسعى شركاتهم إلى تحقيق مصالها الخاصة دون مراعاة مصالح المجتمعات خاصة الفقيرة ودون اعطاء الأولوية للمحافظة على بيئتهم. وهو ما يطرح آلية تحقيق هذه التنمية المستدامة خاصة من جانب التمويل، ومن هنا فإن ميكانيزمات الاقتصاد الاسلامي تطرح كبديل تمويلي لتحقيق التنمية المستدامة لما لها من خصائص لا تتعارض مع مصلحة المجتمع بل تعمل آلياتهعلى مطابقة مشروعية المشروعات للقواعد والأحكام الإسلامية بحيث تكوننافعة ومقبولة شرعا من حيث نشاطها[16] وأن لاتكون مدخلاتها ومخرجاتها غير مقبولة شرعا وتضر بالمجتمع مثل استخدام لحوم الخنازير لصناعة المعلبات والمصبرات وتلويث البيئة وافراز السموم...الخ .كما تدرج هذه الآليات هدف التكافل الاجتماعي ضمن أهدافها الأساسية لخدمة المجتمع.

ومن هذه الآليات آلية:

**-العمل المصرفي الاسلامي:**

حيث يعتبرأكثر قدرة وكفاءة على استثمار الموارد المتاحة في ظل استخدام مبدأ المشاركة لكفاءته في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية البشرية. ويسمح بالمشاركة في اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية وبالتالي يدفع الجميع من وحدات الفائض ووحدات العجز للمساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية المجتمع وهي من أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيقها. بالإضافة إلى تنوع صيغ هذا التمويل كالمضاربة والسلم والمزارعة والاستصناع والمغارسة وهي صيغ كفيلة بتمويل المشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة.

---

[16]) محمد بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990 ،ص 85.

**– مؤسسة الزكاة والوقف:**

يعد الوقف والزكاة مصدرا من مصادر التمويل التي تلجأ إليها الكثير من الدول العربية والإسلامية لتغطية العجز المالي التي تعاني منه. بحيث يتم تخصيص ريعه في كثير من المشروعات سواء الاجتماعية كبناء المساجد والمدارس ودور العلم ومراكز الرعاية الصحية، أو المشروعات الاقتصادية كالزراعة والري وإنشاء الطرق وتعبيدها وتوفير المياه الصالحة للشرب وإنجاز السكنات والصناعات الخفيفة ...الخ وهناك العديد من الشواهد التي تعبر عن منجزات الوقف والزكاة عبر الحقب المختلفة للحضارة الإسلامية

يقوم الوقف والزكاة بدور كبير في تحقيق العدالة في توزيع و إعادة توزيع الدخل والثروة بحيث أن أخذ الزكاة من أموال الأغنياء ورده للفقراء والمحتاجين يعتبر نوعا من أنواع إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع بما يحقق التقارب بين أفراد المجتمع ويحول دون تكديس الأموال في يد عدد معين من الأفراد يتحكمون في الاقتصاد وبذلك يمكن تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي.

كما أن مؤسسة الزكاة والوقف تقوم بوظيفة تمكين الفقير من أغناء نفسه بحيث يكون له مصدر دخل يغنيه عن طلب المساعدة من غيره ولو كان هذا الغير الدولة نفسها. وبذلك تؤدي أموال الزكاة والوقف من تحويل أفراد المجتمع العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد منتجين وتحويلهم بعد حين من أفراد مستحقين للزكاة إلى أفراد دافعين للزكاة. بالإضافة إلى أنها تساهم في التآلف والمودة بين أفراد المجتمع، فالمستحق للزكاة يدرك أنه عضو في مجتمع إنساني كريم ومن ثم يشارك في بناء مجتمعه ويتحول إلى طاقة منتجة وفعالة تعمل من أجل الخير والصلاح. وبالتالي يصبو هؤلاء إلى مجتمع قوي خال من الآفات والفساد والجرائم وينعم بالتضامن الاجتماعي والتكافل فيحس كل واحد بأن عليه واجبات تجب عليه فلابد من أدائها لأنه إذا قصر في أدائها فإن ذلك يؤدي إلى انهيار البناء عليه وعلى غيره[17] وهو ما تصبوا إليه أهداف التنمية المستدامة.

**الخاتمة:**

تبين لنا من خلال هذا البحث أن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يكفي أن يتم ذلك التغيير من خلال الحكومات فقط، بل يكون من خلال تنشيط وتفعيل في ما يعرف بالمجتمع المدني من جمعيات شعبية ومنظمات حقوقية في إطار منظم تعاوني وتشاوري. وتوصلنا إلى أن هذه الأبعاد قد تم تجسيدها منذ اربعة عشر قرنا مضت في اطار منظم وحضاري يكفل للجميع حقه في العيش والكرامة والحرية والعدالة والنظافة ويضمن حقوق الأجيال المقبلة بأحداث تنمية والمحافظة على الطبيعة دون إفساد أوتبذير للموارد الطبيعية والبيئية.ويكون ذلك من خلال تفعيل آليات التمويل الاسلامية وتعزيز دور مؤسسة الزكاة والوقف القائمة على نظام المشاركة اللاربوية.

[17]) عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 2000، ص 192.

**المراجع:**


- ابراهيم حسين العسل، التنمية في الفكر الاسلامي، مفاهيم – عطاءات- معوقات- أساليب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت 2006.
- محمد بوجلال، البنوك الإسلامية مفهومها، نشأتها، تطورها، نشاطها، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1990.
- تيسير الرداوي، التنمية الاقتصادية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 2003.
- خبابة عبد الله، رابح بوقرة، الوقائع الاقتصادية: العولة الاقتصادية- التنمية المستدامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.
- خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007.
- عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003.
- عوف محمود الكفراوي، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، القاهرة: مؤسسة الثقافة الجامعية الإسكندرية، 2000.
- عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، السعودية 2007، الموقع: www.kantakji.com.
- محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، 1981.
- محمد شوقي الفنجري، نحو اقتصاد إسلامي، شركة عكاظ للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى جدة، 1981.
- نبيل السمالوطي، التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية : دراسة مقارنة، دار المعرفة الجامعية الازاريطة، 1996.
- فؤاد عبد الله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الاسلامي وتطوره، المعهد الاسلامي للبحوث والدراسات، البنك الاسلامية للتنمية، بحث رقم 62، 2003.